

الفقر يطارد أطفال أسيوط ويدفعهم لسوق عمل لا يرحمهم والحكومة تترك الترع مصائد للموت



الأربعاء 1 يوليو 2026 12:20 م

كشفت أجهزة محافظة أسيوط، أمس الثلاثاء 30 يونيو، مصرع 8 أطفال وإصابة 5 آخرين في مركز أوتيج، بعدما انقلب تروسيكل كان يقل 13 طفلا من عمال اليومية داخل ترعة نجح حمادي الغربية، أثناء عودتهم من العمل في الأراضي الزراعية، لتتحول رحلة رزق يومية إلى مأساة جماعية فتحت النيباة العامة تحقيقا في ملابساتها

وتعيد الواقعة طرح سؤال مباشر عن مسؤولية السلطة في بلد تدفع فيه ظروف الفقر أطفالا إلى العمل الزراعي المبكر، ثم تعيدهم إلى منازلهم فوق مركبات بدائية تسير بجوار ترع بلا حماية كافية، بينما تكتفي المؤسسات الرسمية غالبا بإجراءات ما بعد الموت من إسعاف وانتشال ومحاضر وتعيضات محدودة

عمالة الأطفال تبدأ من الفقر وتنتهي على طرق بلا رقابة

جاء الحادث بعد يوم عمل زراعي عاد منه الأطفال فوق تروسيكل واحد، وهو تفصيل لا يمكن فصله عن اتساع عمالة الأطفال في الريف والصعيد، حيث تتحول الحاجة إلى دخل إضافي إلى سبب مباشر لخروج الأطفال من التعليم أو الجمع بين المدرسة والعمل الشاق في سن مبكرة

وبحسب بيانات أممية حديثة عن مصر، يعمل نحو 1.3 مليون طفل في أنشطة تصنف ضمن عمالة الأطفال، ويواجه نحو 900 ألف منهم بيانات عمل خطيرة، بينما تزيد النسبة بين أطفال الأسر الأشد فقرا وأطفال الريف، خصوصا في مناطق الصعيد التي تعاني هشاشة اقتصادية وخدمات محدودة

لذلك لا تبدو مأساة أوتيج حادثا معزولا، لأن الأطفال لم يكونوا في نزهة أو رحلة عابرة، بل كانوا عائدين من عمل يومي في الزراعة، وهذا يعني أن الفقر دفعهم أولا إلى سوق العمل، ثم دفعهم غياب النقل الآمن والرقابة إلى مركبة غير مؤهلة لحمل هذا العدد من الأطفال

وتخدم قراءة جو بيكر، مديرة المناصرة في قسم حقوق الطفل بمنظمة هيومن رايتس ووتش، هذا المحور تحديدا، إذ تؤكد في كتاباتها أن تشغيل الأطفال قد يبدو حلا قصيرا الأجل للفقر، لكنه يعيد إنتاج الفقر نفسه عبر تقليل التعليم وخفض فرص الدخل مستقبلا

الترع تتحول إلى مصائد موت في غياب بنية حماية حقيقية

وأظهرت المعاينة الأولية أن التروسيكل انقلب داخل الترعة بعد اختلال عجلة القيادة في يد قائده، بسبب السرعة الزائدة وفق التحريات، غير أن حصر السبب في السائق وحده يطمس جانبا أساسيا من المسؤولية، وهو ترك طرق ريفية ملاصقة للمجاري المائية بلا حواجز كافية ولا رقابة مرور فعالة

ثم انتقلت قوات الأمن وسيارات الإسعاف وقوات الإنقاذ إلى موقع الحادث، وشاركت مع الأهالي في أعمال البحث وانتشال الضحايا، قبل نقل الجثامين والمصابين إلى مستشفى أوتيج المركزي، بينما جرى التحفظ على التروسيكل تحت تصرف النيابة العامة التي بدأت التحقيق في الواقعة

لكن تكرار حوادث سقوط مركبات ثقل أطفالا أو عمالا داخل الترع يكشف أن المشكلة أوسع من حادث فردي، فقد سبق أن شهدت محافظات أخرى مآسي مشابهة، بينها غرق أطفال في ترع بعد انقلاب مركبات صغيرة، وهو نمط يؤكد أن البنية المحيطة بالمجاري المائية تظل جزءا من الخطر اليومي

ويدعم خبير السلامة المرورية محمد شتا هذا المسار التحريري، لأنه دعا منذ سنوات إلى إصلاحات تشمل توحيد معايير السلامة وفحص المركبات وتدريب السائقين وتشديد الرقابة، وهي إجراءات تجعل الحادث نتيجة لفشل منظومة لا نتيجة خطأ لحظي من قائد مركبة فقيرة فقط

السلطة تنفق على الواجهات وتترك القرى أمام اقتصاد النجاة

وتضع واقعة أبوتيج الحكومة أمام مسؤولية سياسية مباشرة، لأن الطفل الذي يخرج للعمل بدلا من البقاء في التعليم لا يصنع قراره بحرية، بل تصنعه تكلفة المعيشة وغياب الحماية الاجتماعية الكافية وضعف الخدمات المحلية وترك الأسر الفقيرة تواجه السوق وحدها دون سند حقيقي

وفي هذا السياق، تشير انتقادات تيموثي كالدريس، الباحث في معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط، إلى أن الأزمة الاقتصادية في مصر لا تنفصل عن اختيارات سياسية، وأن مزيدا من الديون والمشروعات المكلفة لا ينقذ المواطنين عندما تغيب الأولوية عن رفاه السكان والخدمات الأساسية

كما أن حديث السلطة المتكرر عن التطوير لا يغير واقع الأطفال الذين يركبون تروسيكلا فوق طاقته على طريق ترابي بجوار ترعة، لأن معيار التنمية هنا لا يقاس بحجم البيانات الرسمية، بل بقدرة الدولة على منع طفل فقير من العمل الخطر ثم من الموت في طريق العودة

وعلى مستوى التحقيقات، تحتاج النيابة العامة إلى فحص سلسلة المسؤولية كاملة، من صاحب العمل الذي استعان بأطفال، إلى قائد المركبة، إلى الجهات المحلية المسؤولة عن سلامة الطريق وحواف الترع، لأن حصر الملف في محضر مروري يفتح الباب لتكرار المأساة بأسماء جديدة

كذلك تحتاج المحافظة إلى إعلان خريطة عاجلة للمواقع الخطرة حول الترع في أبوتيج وباقي مراكز أسيوط، مع تركيب حواجز خرسانية وإضاءة ورقابة على مركبات نقل العمالة، لأن إجراءات ما بعد انتشار الجثامين لا تمنع حادثا جديدا في قرية أخرى بعد أيام أو أسابيع

وتكشف المأساة أن عمالة الأطفال في مصر ليست رقما اجتماعيا باردا، بل مسار يومي يبدأ من بيت فقير يبحث عن جنيهات قليلة، ويمر بحقل لا يليق بسن الطفولة، وينتهي أحيانا في ترعة مكشوفة، بينما تواصل الحكومة إدارة الفقر باعتباره قدرا لا نتيجة سياسات

لا يختصر حادث أبوتيج في سقوط تروسيكل داخل ترعة، بل يوثق سقوط منظومة كاملة تركت الأطفال بين عمل مبكر ونقل عشوائي وطرق خطيرة ومجار مائية بلا حماية، ولذلك يصبح السؤال الحقيقي ليس لماذا مات هؤلاء الأطفال، بل لماذا سمحت الدولة لكل هذه الأسباب أن تجتمع فوق مركبة واحدة